



كلمة رئيس قسم التعاون لدى بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان الدكتور ألكسيس لوبير

مؤتمر صحفي في مناسبة إطلاق الدراسة الوطنية "الاحتياجات التنظيمية لتعزيز مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية والنقابات في لبنان"

بيروت، 16 تشرين الأول 2014

فندق كراون بلازا، الحمرا

للمطابقة عند الإلقاء

حضرة منسقة مشروع التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني السيدة منار زعيتير،
حضرة الباحثين السيدة سعدة علاوه والدكتور غسان صليبي،
أيها الحفل الكريم،
حضرة السيدات والسادة،

كان لبنان أول دولة عربية تعطي المرأة الحق في التصويت، وهذه مسألة يجب أن يعتز بها البلد. لكن بعد انقضاء العديد من السنوات، فإن غياب المرأة عن السياسة اللبنانية ملفت جداً. وإذا سألتكم جميع السياسيين تقريباً عن سبب وجود عدد قليل من النساء في الحياة السياسية، لن يتمكنوا من إعطاء تبرير مقنع.

يسجل لبنان اليوم واحدة من أدنى نسب تمثيل المرأة في الحياة السياسية مقارنة ببلدان أخرى في المنطقة. فهناك أربع نساء فقط في مجلس النواب ووزيرة واحدة في الحكومة وبعض المديرات العامات في الإدارة العامة. ومع مستوى التمثيل هذا، يحتل بلدكم المرتبة 139 من أصل 145 بلداً، مع نسبة تصل إلى 3.1

في المئة بحسب اتحاد البرلمانات مقارنة بنسبة عالمية تصل إلى 21.8 في المئة. وفي المجالس البلدية اللبنانية، تصل نسبة تمثيل المرأة إلى 4.9 في المئة، و1.5 في المئة من المخاتير هم من النساء، بينما تبلغ نسبة القاضيات 41 في المئة.

لا تتطلب هذه الأرقام أي تعليق إضافي، بل إنها تتكلم عن نفسها. هذه النسب غير كافية لبلد فيه شعب متعلم ومتفانٍ كالشعب اللبناني. وفي فترة سابقة من هذا العام، حقق لبنان خطوة إلى الأمام مع اعتماد قانون يهدف إلى حماية النساء وأفراد الأسرة الآخرين من العنف المنزلي. لكن نساء لبنان في حاجة إلى أكثر من الحماية، وما يحتجته هو التمكين والتشجيع.

إن لبنان ليس البلد الوحيد في المنطقة الذي يعاني من هذه الشوائب. فمن خلال البرنامج الذي تنفذه جمعية أوكسفام والتجمع النسائي الديمقراطي اللبناني في مصر والأراضي الفلسطينية وتونس والمغرب ولبنان، حاول الاتحاد الأوروبي التطرق إلى البعد الإقليمي لهذه المشكلة، وأودّ في هذه المناسبة أن أشكر جميع العاملين على إحداث التغيير. لكن الطريق ما زال طويلاً أمامنا.

إن المساواة بين الرجل والمرأة مبدأ أساسي من مبادئ الاتحاد الأوروبي، ومبدأ المساواة بين الجنسين هو في صلب أنشطة برامجنا. ونعرف جميعاً أن تحقيق المساواة بين الجنسين تتطلب تغييرات عميقة في الطبيعة الاجتماعية والثقافية. وينطبق هذا الأمر بصورة خاصة على المجتمعات التي تميل إلى التمسك بالتقاليد وحيث يتم الفصل بوضوح بين أدوار النساء والرجال. غير أنني أعتقد بأن في لبنان فرصاً لزيادة مشاركة المرأة في الشؤون العامة.

حضرة السيدات والسادة،

يمكن أن يشكل الاتحاد الأوروبي نموذجاً يحتذى في كيفية تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية. ونعرف من تجربتنا الخاصة أخيراً أن النضال من أجل تمثيل المرأة يحقق النتائج.

ففي الوقت الذي شهدت فيه أوروبا اضطرابات اقتصادية في فترة 2010 و2011، امتلكت المفوضة الأوروبية لشؤون القضاء فيفيان ريدنغ الشجاعة لتفرض مطالبها على القطاعات. فقد رفضت الحجة القائلة

بعدم وجود عدد كاف من النساء المؤهلات لملء مناصب في مجالس إدارة الشركات الكبرى. وقد ساهمت في وضع لائحة من 8 آلاف امرأة جاهزة لعضوية مجالس الإدارة من خريجات كليات إدارة الأعمال الأوروبية. ويفضل المفوضة ريدنج، وافقت المفوضية الأوروبية على وضع توجيهات تقضي بان تشكل نسبة النساء في مجالس الإدارة 40 في المئة على الأقل.

لقد أظهرت تجربة الاتحاد الأوروبي أن القليل من التغيير قابل للتحقق في حال عدم توفر إطار قانوني موجّه. ففي العديد من البلدان الأوروبية، كان نظام الكوتا ضرورياً لتغيير الذهنيات. ويمكن أن تطبقوا تدابير مشابهة لانتخاب النساء في مجلس النواب والمجالس البلدية.

إن الدراسة التي نطلقها اليوم عن "الاحتياجات التنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في الأحزاب السياسية والنقابات في لبنان" تنظر بمزيد من التفصيل في ما يمكن اتخاذه من إجراءات. كما تشدد على ضرورة وضع أنظمة داخلية للأحزاب والنقابات تجعلها أكثر ديمقراطية، وعلى تعزيز دور لجان المرأة في الأحزاب السياسية والنقابات. وآمل في أن تشكل النصائح التي تتضمنها الدراسة أساساً لتقدم العمل في الاستراتيجيات.

حضرة السيدات والسادة،

دعوني أصل إلى النقطة الأخيرة. لقد اهتز لبنان بسبب النزاعات المحيطة به والجمود الذي يصيب المؤسسات منذ أشهر عدة. وهذا يبرز أهمية الدور الملح الذي يتعين عليكن الاضطلاع به أيتها السيدات. فربما يمكن أن يتوافق السياسيون في هذا البلد بشكل أسهل في حال كانت المرشحة امرأة. لقد حان الوقت لكي تطالبن بمكانتكن. لقد بات من الواضح جداً أن الرجال غير قادرين على الاستمرار من دونكن!